

المصدر: الشرق الاوسط ط

التاريخ: ٢ ربيع الاول ١٤٠٨ هـ

## الممثل الدائم للأمم المتحدة في الرياض : السعودية ثاني دولة بعد امريكا في تقديم مساعداتها للدول النامية

الرياض - مكتب الشرق الاوسط :  
تشارك السعودية دول العالم اليوم السبت بالاحتفال بيوم الامم المتحدة الثاني والاربعين حيث تم في عام ١٩٤٥ م التوقيع على ميثاق منظمة الامم المتحدة كهيئة دولية تعنى بصيانة السلم والامن في العالم وتمتين او اصر العلاقات الودية ما بين الامم وتمكينها من التعاون على حل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمل على تعزيز احترام حقوق الانسان وحرياته ..

وقال ان جهود السعودية لم تقتصر على التنمية الداخلية فهي ما فتئت تساند جهود الامم المتحدة ببرامجها ومنظماتها الدولية المختلفة وتفي بالتزاماتها المادية الطوعية السنوية حيث بلغ مجموع ما دفعته حتى عام ١٩٨٥ م حوالي ٨٠٠ مليون دولار. وبذا تعد المملكة من العشرين دولة الاولى في مساهماتها المادية للمنظمات الدولية، ولا تقتصر مساهمة المملكة على دفع الالتزامات السنوية الثابتة بل كثيرا ما تقدم العون الاستثنائي السخي للمنظمات المختلفة اذ تبرعت مثلا عام ١٩٨١ م بمبلغ ٣٠ مليون دولار للمفوضية السامية الدولية للاجئين لتمويل برنامج خاص بالقارة الافريقية وتبعته بمبلغ خمسة ملايين اخرى عام ١٩٨٤ م.

كما تساهم المملكة بتمويل العديد من الصناديق المبنية عن الامم المتحدة مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) او تلك التي تساند جهود الامم المتحدة مثل صندوق الخليج العربي لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائية والذي تساهم المملكة بدفع ٧٦٪ من ميزانيته الكلية اذ بلغ ما قدمه هذا الصندوق منذ انشائه عام ١٩٨١ م

السيد عدنان عبد الخالق صغير لممثل المقيم بالسعودية ومنسق شاطات الامم المتحدة للتنمية اشاد بدور المملكة العربية السعودية بحرصها على الالتزام بمبادئ الامم المتحدة منذ تأسيسها، وقال في كلمة وجهها بهذه المناسبة: ان السعودية حرصها على الالتزام بهذه المبادئ عملت وتعمل دوما على تنمية المواطن ورفع مستواه الحضاري والثقافي والتقني بغية تحقيق العدالة الاجتماعية سواء في ربوع المملكة او على المستوى الدولي. ولهذا نشاهد المعجزات التي حققتها المملكة خلال السنوات الاخيرة في حقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية اذ بلغ ما انفقته خلال الثلاث عشر عاما المنتهية بعام ١٩٨٥ م ما يساوي حوالي ٨٢٦ مليار ريال سعودي انفق على المشاريع بمعدل قياسي بلغ ٤٥٪ سنويا.

عالميا حيث يبلغ عدد المشاريع المنفذة ٧٩ مشروعا اغلبها مشاريع قطرية وبعضها اقليمي. ويعمل ضمن هذا البرنامج حوالي ٢٧٥ خبيراً وموظفاً دولياً ينتمون الى ٤٢ جنسية. وتساهم في تنفيذ هذا البرنامج ١٢ منظمة دولية متخصصة حيث تعاون ١٦ وزارة ودائرة رسمية في المملكة عدا بعض مؤسسات القطاع الخاص، وتبلغ كلفة البرنامج الفني المنفذ حالياً حوالي ٢٧٥ مليون دولار تساهم بدفع معظمها المملكة ويتحمل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة وبعض المنظمات الدولية جزء منها. ويشمل برنامج التعاون الفني قطاعات عديدة منها الزراعة والصناعة والطيران المدني والاتصالات السلكية واللاسلكية والمواصلات والتخطيط الاقليمي والتنمية الريفية والعمل والبلديات وغيرها. علاوة على تزويد الخبراء والمستشارين الدوليين فان البرنامج يساهم في منح الزمالات الدراسية والتدريبية للعديد من ابناء المملكة كما يزود الوزارات بالمعدات الخاصة.

ونظرا لكبر حجم البرنامج فقد ارتأت المملكة انشاء مديرية عامة هي ادارة التعاون الفني بديوان رئاسة مجلس الوزراء لتنسيق التعاون القائم ما بين كل من الوزارات والدوائر الحكومية المستفيدة وبين المنظمات المنفذة. هذا وبالإضافة للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة فان هناك ثلاث منظمات دولية تحتفظ بممثل لها في المملكة وهي برنامج الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة الدولية والبنك الدولي.

وبالختام يسعدني ان انتهز هذه الفرصة لانوب عن منظمة الامم المتحدة وعن جميع وكالاتها المتخصصة بتقديم آيات الشكر والتقدير لحكومة خادم الحرمين الشريفين ولجميع المسؤولين في هذا البلد المضياف لكل ما يقدم لنا من المساعدات القيمة ومن التعاون المثمر والبناء والذي تلقاه على كل المستويات خلال تنفيذ برنامج التعاون الفني الطموح في هذا البلد الغالي.

وحتى اوائل العام الحالي حوالي ٧٠ مليون دولار يضاف اليها مبلغ ٥٦ مليون دولار هي قيمة الالتزامات الحالية وبلغ عدد الدول التي استفادت من مساعدات هذا الصندوق ٦٣ دولة نامية.

وأشار الى انه خلال العقد المنتهي بعام ١٩٨٥م قامت السعودية اضافة الى مساهماتها السنوية باقراض البنك الدولي للانشاء والتعمير مبلغ ٤ مليارات دولار كما اقترضت صندوق النقد الدولي مبلغ ١٨ مليار دولار الامر الذي مكن هاتين المؤسستين من اقراض المزيد من الدول النامية والتي هي في امس الحاجة لتمويل مشاريعها التنموية.

وتتعدى المساعدات التي تقدمها السعودية في اطار الامم المتحدة لتشمل المساعدات الثنائية والتي تقدم مباشرة للدول المعنية. اذ بلغ حجم هذه المساعدات ما بين عام ١٩٧٣م وحتى عام ١٩٨٣م ما قيمته ٤٠ مليار دولار استفادت منها سبعون دولة نامية، وهذا يمثل في المتوسط ٧.٧٪ من اجمالي الناتج القومي للمملكة. وبذا تكون المملكة ثاني اكبر دولة مساهمة في مساعدات التنمية على المستوى العالمي اذ تأتي مباشرة بعد الولايات المتحدة. كما قامت المملكة وحتى عام ١٩٨٥م بدفع ١.٨ مليار دولار للدول الافريقية التي تأثرت من الجفاف والتصحر يضاف اليها المساعدات التي تقدمها لدول الساحل الافريقي لاغراض التنمية بما مجموعه ٣.٥ مليار دولار. وبذا يكون متوسط ما تقدمه المملكة سنويا وبشكل مساعدات ثنائية ما يقدر بـ ٥ مليارات دولار هذا عدا عن التبرعات السخية التي يقوم بها افراد الشعب والتي تتم بصورة غير علنية.

وذكر ان المملكة العربية السعودية تتعاون فنيا مع العديد من منظمات الامم المتحدة في سبيل تنفيذ برنامجها الانمائي حيث يعتبر برنامج التعاون الفني المنفذ حالياً بالمملكة من قبل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة وبعض الوكالات الدولية المتخصصة الاكبر